



الرقم: ١٢٧١/و

التاريخ: ٢٠٢١/٦/٢

**عاجل جداً**

جانب وزارة الخارجية والمغتربين  
معالي وزيرة الخارجية والمغتربين  
مديرية الشؤون السياسية والقنصلية  
مديرية الشؤون الاقتصادية

الموضوع: وقف الاستيراد من لبنان.

المرجع: كتابنا رقم ٩/٢١/٩٣٨ تاريخ ٩/٢٦/٢٠٢١.

كتابنا رقم ٥/١/١٠٠٢ تاريخ ٥/٤/٢٠٢١.

إشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه، لما كانت السفارة اللبنانية قد أرسلت الكتاب رقم ٩/٢١/٩٣٨ بتاريخ ٩/٢٦/٢٠٢١، المتعلق بحظر تصدير الفواكه والخضروات إلى المملكة العربية السعودية، والذي يتضمن مقترحات قد تشكل ضمانات للحكومة السعودية للنظر في رفع الحظر، ولما كانت السفارة اللبنانية قد أرسلت الكتاب رقم ٥/١/١٠٠٢ بتاريخ ٥/٤/٢٠٢١، المتعلق بالاجتماع مع وكيل وزارة الخارجية السعودية للشؤون السياسية والاقتصادية لمناقشة قرار وقف استيراد الخضروات والفواكه من لبنان، حيث طلب وكيل الوزارة من السلطات المعنية في لبنان تقديم الضمانات الأمنية المقترحة لضمان إيقاف عمليات التهريب إلى المملكة، ولما كان السفير كباره قد عقد اجتماعاً مع معالي وزير الداخلية والبلديات اللبنانية العميد/ محمد فهمي بتاريخ ١٠/٥/٢٠٢١، لمناقشة إرسال ضمانات للسلطات السعودية من أجل رفع الحظر المفروض على تصدير المنتجات الزراعية إلى المملكة.

بناءً على ما سبق يهنا ابلاغكم بأنه لم يردنا حتى تاريخه أي جواب بالخطوات العملية المتخذة من قبل السلطات اللبنانية لضمان إيقاف عمليات التهريب التي تضر بالمملكة. أخذين بعين الاعتبار بأن بعض التقارير الواردة إلى السفارة تفيد إلى توجه السلطات السعودية باتخاذ إجراءات تصعيدية جديدة.



في هذا الإطار نفيديكم علماً عن ورود معلومات من عدد من المصدرين والمخلصين الجمركيين، تفيد إلى توجه السلطات السعودية إلى فرض حظر على دخول كافة الصادرات اللبنانية إلى المملكة العربية السعودية، وذلك بعد أن طلب منهم التوقيع على تعهد بعدم استيراد المنتجات والبضائع من لبنان ابتداءً من النصف الثاني من شهر حزيران الحالي.

في السياق عينه، تم ابلاغ السفارة من قبل بعض المصدرين اللبنانيين عن اختفاء خاصية اختيار شهادة المنشأ اللبنانية من نظام الجمارك السعودية عند قيام التاجر بعملية التسديد البنكي، مما يحول دون إتمام عملية إدخال البضائع إلى المملكة.

بناءً على ما تقدم، تم اليوم إرسال مذكرة إلى وزارة الخارجية السعودية للاستيضاح عن صحة تلك المعلومات، وما إذا كان هنالك توجه لاتخاذ أية إجراءات جديدة في الإطار المشار إليه أعلاه، من قبل السلطات السعودية المختصة.

للتفضّل بالاطّلاع والإحالة إلى الوزارات المعنية، اخذين بعين الاعتبار بأن المملكة تعتبر ثالث أكبر سوق للصادرات اللبنانية خلال الأعوام الخمسة الأخيرة بمعدل ٢٥٣ مليون دولار سنوياً.

السفير

د. فوزي كباره

